أثر المقاطعة العربية على تجارة إسرائيل الخارجية

ملخص أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية

إعداد السيد : معين أمين السيد

إشراف الأستاذ: د. شمعون شمعون

شهد العالم، مؤخرا، تطورات سريعة ومتلاحقة، وعصرا جديدا من الإنفجار في العلاقات الدولية أهمها الإنفجار الكبير في العلاقات بين العملاقين والحليفين الكونيين "الأطلسي" و "وارسو" لدرجة أن البعض يرى أن هذه الحقبة من تاريخ العالم هي نهاية "حرب عالمية باردة"، وفي ظل هذه التحولات سارعت إسرائيل بإتخاذ قرار من شأنه أن يؤثر على ساحة الصراع العربي-الإسرائيلي بوجه عام، والقضية الفلسطينية بوجه خاص، باعتبارها صلب وجوهر هذا الصراع. فبعد أن صادقت الحكومة الإسرائيلية على الوثيقة السياسية التي سميت ب "مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام" التي أثارت العديد من التقييمات داخل الكيان الإسرائيلي، اعتبرها البعض مناورة، لاعتبارات داخلية واقليمية ودولية، واعتبرها البعض الأخر بداية "طرف الخيط" الإسرائيلي بإتجاه السلام؛ والطرف الأخر اعتبرها خطرا على إسرائيل وبمثابة "قنبلة زمنية". وبهذا لجأت إسرائيل للإنحراف عن مسارها المعهود، فقبل التطورات وحالة الإنفراج الأخيرة التي مرت بها العلاقات الدولية كانت إسرائيل لا تزال غارقة في سباتها ونظرياتها، التقليدية التي تعتمد القوة منطقا ومنطلقا لها.

إذا كانت إسرائيل قد إنتصرت في كل أو معظم حروبها العسكرية

ضد العرب، كانت تلحق الأضرار وتدمر الجيوش العربية، وتغزوا أراضيهم، وتحتل أجزاءا منها وتضمها إليها منتهكة كل الأعراف الدولية وعلى الرغم من تلك المعارك الإسرائيلية المتعددة، لم يتحقق لإسرائيل النصر النهائي في حربها، فالنصر النهائي مزيج من النصر العسكري والنصر السياسي والإقتصادي، كل منهما على حدة غيركاف لإنهاء إي صراع قائم، ولكن كلهما معا يحققان النصر الشامل. فإذا أردنا أن نعرج قليلا ونركز على الجانب الإقتصادي فالمقاطعة العربية لإسرائيل أعتبرت من أهم وأقدم الأسلحة السلمية التي استعان بها العرب وقد تجلى ذلك ميدانيا منذ إنعقاد الجمعية الإسلامية-المسيحية بتاريخ 26 - 01 - 1920 بمدينة نابلس وإلى غاية يومنا هذا. منذ ذلك التاريخ والحرب الإقتصادية قائمة بين الدول العربية وإسرائيل محاولة منا لاثبات وجودنا واستعمال قدراتنا لمواجهة الزحف الإسرائيلي والصهيوني.

وبمجرد ذكر مصطلح "حرب" يتبادر في أذهاننا تحقيق أهداف وغايات معينة، فعلى سبيل المثال: في الحرب الفيتنامية كان الهدف السياسي إحراز نصر تكتيكي على الإتحاد السوفياتي والصين في صراع الحرب الباردة، وفي حرب كان الهدف السياسي تأديب حاكم صغير الحجم ليكون عبرة لعشرات من أمثاله في المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الحرب الإقتصادية التي تبنتها الدول العربية ضد إسرائيل ماهي إلا ضرورة حتمية للتصدي وكبح كافة أشكال الاستغلال اللامتناهي لثروات وامكانيات الشعب الفلسطيني وكذا الدول العربية المجاورة وبالتالي تحقيق أهداف إقتصادية مسطرة كما حددتها وذكرتها الموسوعة الإجتماعية.

فإذا عدنا إلى الوراء نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أول من استخدم المقاطعة في عام 1764 (كانت آنذاك خاضعة للتاج

البريطاني)، تلتها فرنسا في عام 1806 وإيطاليا سنة 1847، وبعد الحرب العالمية (فبراير 1915) قامت ألمانيا القيصرية بحصار بحري على جزر بريطانية، وبعد الحرب العالمية الثانية (فترة الخمسينيات والستينيات) سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرب إقتصادية بغية منع التعامل مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين الشعبية، وبمجرد أن قامت الدول العربية بتبني المقاطعة العربية لإسرائيل ووضع أسس ومبادئ متينة ومنذ ذلك بدأت الأجهزة والأطراف الأجنبية والدولية المساندة لإسرائيل بشن حملة عدائية وإعلامية لتشويه الأجهزة القائمة على تنفيذ هذه المبادئ بغية المساس بشرعية المقاطعة العربية لإسرائيل واعطائها صبغة عنصرية قائمة على أساس التمييز في المعاملة بسبب الدين أو العرق، لكن الواقع أثبت مصداقية وشرعية المقاطعة العربية وأنها لا تتعارض والمبادئ العامة للقانون الدولي؛ وإتفاقية روما؛ وإتفاقية الجات؛ وحرية التجارة؛ إضافة أنها بعيدة كل البعد عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ ولا تقوم على أساس التمييز في المعاملة بسبب الدين والعرق.

بإحتلالها للأراضي الفلسطينية، زعمت بأنها ستجد الفرصة المناسبة لتسريب منتجاتها إلى الأسواق العربية، خصوصا وأن وضعها التجاري يسمح لها بذلك بعد أن حققت قفزات نوعية ومعتبرة في الإنتاج الزراعي وما يتبعه وكذا الانجاز الهام المسجل في القطاع الصناعي، ومحاولة منها للخروج من العزلة المفروضة عليها، لكنها في الحقيقة وجدت حاجزا يقف أمامها ويمنعها من تحقيق ذلك وتمثل ذلك بالمقاطعة العربية لإسرائيل والأجهزة القائمة على تنفيذ مبادئ وأحكام تلك المقاطعة، ومنذ تبني جامعة الدول العربية ذلك إلتزمت كافة الدول العربية بالإمتناع عن التعامل مع إسرائيل بالطريق المباشر غير المباشر وادخلت عدة تعديلات واضافات ضرورية لمواكبة مجرى الأحداث لتطوير أنظمة المقاطعة وإجراءاتها لتزيد من

فعاليتها وتحقيق أهدافها المرجوة.

ومن المبدأ المعروف الذي يبين أن إضعاف القدرة الإقتصادية للعدو يعتبر من أهم العوامل المساعدة في التغلب عليه عسكريا، وباعتبار المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل من أحد أوجه الحرب الإقتصادية، مكنت المقاطعة العربية حرمان إسرائيل من فرصة لا تعوض لتصبح مركزا هاما لسوق تجارية خصوصا في تجارة الترانزيت بسبب الموقع الإستراتيجي المميز بإعتبارها تربط طرفي الوطن العربي في كل من آسيا وإفريقيا. وبالرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهت أجهزة المقاطعة العربية بإعتبارها الأداة الفعالة، إلا أنها حققت الجدوى المأمولة، سواء بوجهيها السلبي أو الإيجابي.

كما ذكرت فلأهداف المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل وجهان: أولهما سلبي ويتمثل بعدم الدخول في أية علاقات إقتصادية مع إسرائيل سواء في الميدان التجاري أو المالي أو النقدي تصديرا وإستيرادا بمعنى أخر منع التعامل مع إسرائيل بطريق مباشر؛ وثانيهما إيجابي يتمثل في تحقيق ثلاثة أهداف هي: منع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى إسرائيل وإغراء الموجود فيها للهرب منها؛ العمل على منافسة إسرائيل في أسواق صادراتها؛ وعرقلة حصولها على المواد الأولية اللازمة لصناعتها. واستعمال نظام القوائم السوداء ليشمل جميع المؤسسات الإقتصادية والمالية والمصرفية وكذا السفن والطائرات التي تقدم أي تسهيل وخدمة من أي نوع لإسرائيل.

وما دام موضوع هذه الأطروحة يعالج أثر المقاطعة العربية على تجارة إسرائيل الخارجية فيا ترى كيف كان ذلك؟ فإذا عدنا إلى تبيان أهداف المقاطعة المتمثلة في عدم الدخول في أية علاقات إقتصادية وتجارية مع إسرائيل مهما كان شكلها وحرمانها من المنافع الإقتصادية التي تنجم عن عمليتي الإستيراد والتصدير. إذا كانت الدول العربية قد سهرت وساهمت

في تحقيق ذلك فإن إسرائيل لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الوضع الحساس، فلقد لجأت لعدد من الإجراءات لمواجهة ذلك: أولها، أن تنتج ما تستطيع إنتاجه مما حرمته من الأسواق العربية ومن أمثلة ذلك إهتمامها الشديد والمكثف بزراعة القطن وإنتاجه محليا؛ ثانيها، الحصول على بعض المنتجات العربية بطريق غير مشروعة وبتآمر أطراف أخرى وحدث هذا فعلا بحصولها على البترول العربي عن طريق تفريغ ناقلات محملة من موانئ عربية في ناقلات إسرائيلية بعيدة عن أنظار المعنيين بذلك؛ ثالثها، الحصول على منتجات أجنبية مماثلة لما حرمته من الأسواق العربية كالبترول العربي والحبوب وتحمل أعباء النقل والتأمين والمخاطر والمؤشرات الأخرى؛ رابعها، تطوير القاعدة التحتية الخاصة بتوسيع النقل البحري حيث طرأ توسيع في الأسطول التجاري الإسرائيلي وتطوير ميناء إيلات؛ خامسها، إبرام إتفاقية دولية منفردة مع بعض البلدان وبعض التكتلات الإقليمية الدولية لسد وتأمين حاجياتها الضرورية. وهذا ما أطلقت عليه بالإستراتيجية المضادة للمقاطعة العربية، وتمثل ذلك جليا بالإلحاح الشديد لإسرائيل للإنضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وما ينجر عنه من تطوير فرص التبادل التجاري لتوفر كل من الطرفين لمتطلبات وإحتياجات الآخر والحد من شدة وقع العجز التجاري الإسرائيلي؛ ويضاف إلى ذلك مكسب هام ومميز وفريد من نوعه ألا وهو إقامة منطقة للتجارة الحرة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية علاوة على الإمتيازات والتسهيلات الإئتمانية والدعم المقدم من ذلك الحليف الأساسي؛ سادسها، مخطط السلام الذي هو حديث الساعة والذي ربما سيحقق أحلام قادة الكيان الإسرائيلي باقامة مشاريع مشتركة مع الدول العربية، والحد من حرمانها من منافع تصدير الخدمات واستيرادها والاستفادة من عوامل الإنتاج العربية المتاحة وفك العزلة التجارية والإقتصادية المفروضة على إسرائيل.

وبلجوء إسرائيل إلى الإجراءات السالفة الذكر تمكنت من إختراق جدار المقاطعة العربية لإسرائيل بالرغم من حرص أجهزة المقاطعة على تنفيذ مبادئ وأحكام المقاطعة، وتم هذا الإختراق باللجوء إلى ثغرات ومنافذ نذكر من أهمها: النفاذ لبعض الأسواق العربية بسبب التهاون والتخاذل وعدم الدقة في الإلتزام بقوانين المقاطعة؛ تأخر بعض الدول العربية في تطبيق أنظمة المقاطعة وإنشاء أجهزة مختصة بذلك تسند لها مهمة تنفيذ أحكام المقاطعة العربية؛ نفوذ وصلاحية بعض رجال الأعمال الإسرائيليين في شركات أجنبية أدى لتصدير منتجات إسرائيلية للأسواق العربية؛ تآمر وتعامل وتعاون تجار وشركات أجنبية في وضع علامات تجارية غير إسرائيلية أدى ذلك لتسرب البضائع الإسرائيلية للمستهلك العربي؛ فوز إسرائيل ببعض المناقصات الدولية وبتعاون وتآمر وكالات دولية كل هذا ساعد في تصريف بعض المنتجات الإسرائيلية؛ إحتلال الضفة الغربية وبعض أجزاء من مصر وسورية ولبنان فتح المجال لإقامة فرص تسريب بضائع إسرائيل لتلك الدول العربية.

ونظرا لأهمية الموضوع وحساسيته وتفاديا للوقوع في ثغرات في مجال تطبيق مبادئ وأحكام المقاطعة العربية لإسرائيل كان لا بد من كشف أوجه الخلل وتقديم إنتقادات وإقتراحات وتوصيات من شأنها تدعيم أسس ومبادئ المقاطعة، وقد تم ذلك فعلا محاولة لإثراء الموضوع.

تشخيص مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء حالة المؤسسة الإنجاز ببوعنداس

ملخص رسالة ماجيستير في التسيير

إعداد السيد: كشرود بشير

إشراف الأستاذ: د. أقاسم قاده

مـــقـــدمـــة:

إن المتهم بالإقتصاد الوطني، ليجد في مؤسسته – على تعدد أنواعها وأحجامها وإختصاصاتها– مجالا واسعا للبحث والدراسة وأرضية خصبة لطرح الكثير من التساؤلات حول طبيعة تسييرها ومدى فعاليتها.

وبالنسبة لقطاع البناء الذي يعتبر قطاعا مهيكلا للإقتصاد الوطني، فإن أهميته الإستراتيجية لا يمكن إغفالها. إذ مهما كانت مؤشرات قياس تلك الأهمية فإنها تتفق جميعها على الإمكانات الهائلة التي يتيحها هذا القطاع، والتي تسمح له بأن يكون حقيقة قطاعا متميزا.

فلو نظرنا إليه فقط من حيث مناصب الشغل التي يضمنها والتي تمثل 15 ٪ من الطبقة الشغيلة في سنة 1990 ، وتلك الكامنة فيه التي يمكن توظيفها وباعداد معتبرة نظيرة إستثمار زهيد، نخلص إلى أنه قطاع كفيل بإستيعاب الكثير من اليد العاملة العاطلة والمؤهلة والتي تكتسب فيه خبرة كبيرة ومعتبرة، كما أنه يخلق طلبا كبيرا على معاهد التكوين في إختصاصات متعددة ومتنوعة.

هذا ويمكن أن نخلص أيضا إلى نفس النتيجة بالنظر إلى القيمة المضافة التي يحققها أو يمكن من تحقيقها بمجرد إضافة جهد بسيط في الإنجاز، وكذلك بالنسبة للديناميكية التي ينشئها داخل القطاع نفسه وفي علاقات الأخرى.

وبهذا تصدق المقولة التي تذكر في حقه "لما يشتغل البناء فإن كل شيء يشتغل" (Quand le batiment va tout va)، وبالتالي فان الاهتمام به وبميكانيزماته أمر ضروري وأساسي بالنسبة لكل إقتصاد يصبو إلى إحداث توازن داخلي وإستقرار على كافة الأصعدة، وذلك من خلال تكوين نسيج صناعي محكم وتكامل داخلي كبير.

إن قطاع البناء الجزائري يعيش في أزمة،تبدو ملامحها من خلال النتائج المتواضعة المحققة من طرف مؤسساته وخاصة مؤسسات الإنجاز التي تعتبر الركيزة الأساسية سواءا من حيث عددها أوحجمها أو إستثماراتها أو حتى بالنسبة لحيوية منتجها.

وعليه فإن الرغبة في التوصل إلى التحكم في عملية الإنجاز يجب أن تمر أولا بعملية التعرف على طبيعة مشاكل وعراقيل هذه المؤسسات.

ويعتبر التشخيص أحد الأساليب التقنية المستخدمة في التسيير التقديري حيث يمكن من التعرف على أسباب الإختلالات التي تعاني منها المؤسسات، وبالتالي بإمكاننا إستخدامه كأداة تسييرية تسمح بتحديد وضعية مؤسسات الإنجاز وهذا ما يطرح ضرورة تحديد خصوصية هذه الطريقة التقنية في هذا القطاع.

فالتشخيص وسيلة يسعى من خلالها المشخص إلى معالجة خصوصيات معينة في المؤسسة وفي مدة محددة، وبالتالي يتغير موضوعه ومنهجيته حسب الأهداف المسطرة والغايات التي يرجى التوصل إليها.

ولعل أهم طريقة ملائمة لمؤسسات الإنجاز اليوم والتي تسعى إلى التعرف على الأسباب الرئيسية للإختلالات وآثارها على مختلف وظائف المؤسسة، هي إجراء تشخيص شامل للمؤسسة أو لوظيفة أو لمصلحة... إلخ.

أهداف الدراسة:

إن الغاية المتوخاة من هذا العمل هي محاولة تقديم تقديم منهجية مبسطة تسمح بالتعرف بمشاكل مؤسسة الإنجاز والوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إليها من أجل التمكن فيما بعد من رسم مخطط التعديل، يجنب المؤسسة الوقوع في خط الإفلاس أو ضياع حصتها من السوق لذا نجد عدم ضرورة تطرق هذا البحث إلى دراسة مخطط التعديل الذي يمكن أن يفرد ببحث منفصل لما له من الأهمية من جهة، وخصوصية الحلول بالنسبة لكل مؤسسة ومحيطها من جهة أخرى.

كما يحاول البحث إجمالا إسقاط هذه المشاكل على المستوى الكلي وتظهر عيوب التسيير فيه من خلال ميكانيزمات الإقتصاد الوطني، وهذا ليتم بالمقابل أخذ الإجراءات اللازمة والمؤسسات الأخرى تبعا.

الفرضيات:

وللوصول إلى تلك الأهداف المسطرة ننطلق من الفرضيات التالية:

أ) - إن القطاع محل الدراسة هو قطاع البناء، وأساسا المؤسسة العمومية للإنجاز وهي مؤسسات على وشك المرور إلى "الأستقلالية" وتعمل في محيط صار أكثر صعوبة وأكثر إلحاحا على المؤسسات، التي تريد الحفاظ على بقائها، أن ترشد تسييرها. وهذا ما يدعونا إلى التعرف على قطاع البناء ومكانته في الإستراتيجية التنموية ومن ثم التساؤل عن ما هي مؤسسات الإنجاز؟

2) - لتحديد وضعية مؤسسة الإنجاز وحصر مشاكلها وصعوباتها سنعتمد طريقة تقنية تستخدم في التسيير التقديري هي طريقة التشخيص Le Diagnostic وهذا ما يدعونا إلى محاولة التعرف على هذه الطريقة: ما هو التشخيص وما هي مختلف أنواعه؟ ما هي خصوصياته بالنسبة للطرائق الأخرى؟ كيف يمكن إسقاطه على القطاع البناء (مؤسسات الإنجاز)؟ وما هي نتائج هذا الاسقاط؟...إلخ.

3) - إن اسقاط طريقة التشخيص على مؤسسة الإنتاج سيمكننا من تحديد وضعيتها وحصْر مشاكلها وصعوباتها وتحليل أسباب تلك الصعوبات والمشاكل. ونشير إلى الهدف من ذلك هو وضع مخطط للتعديل Plan de redressement، لن يكون ذلك محل دراستنا في هذا البحث، اذ انه يتطلب حلولا خصوصية لكل مؤسسة تأخذ بعين الإعتبار التشخيص كقاعدة ومختلف التغيرات الممكنة في المؤسسة وفي محيطها وبالتالي تمثل إختيارات إستراتيجية يجب توفرها مما يجعلنا نؤجل عملية تحديد مخطط التعديل إلى بحث لاحق.

4) - نفترض أن المشكلة المطروحة بالنسبة لأداء مؤسسات الإنجاز هي مشكلة تسييرية عامة أساسا ولا يعتبر التمويل الا محورا من محاورها، ولكن في ظروف المرور إلى "إقتصاد السوق" يعتبر الجانب المالي محورا رئيسيا ومحددا لجدوى تحديد مشاكل المؤسسة والبحث عن حلولها. وبالتالي، السؤال الأول الذي يطرح بعد تحديد عوامل تراجع أداء مؤسسات الإنجاز هو عن الوضعية المالية لهذه المؤسسات.

وبالتالي هل هي مؤسسات ميئوس منها، لا ضرورة من إعتماد مخطط تعديل لها؟ وعليه لا ضرورة للدخول إلى تفاصيل تشخيص وضعيتها

والتعرف على الأسباب التي أدت إلى "اللاتوازنات Destructuration" ام انها مؤسسات يمكن تصحيح مسارها في ظل أهداف التطهير المالي والإمكانات التي توفرها الدولة.

وهذا ما يجعلنا قبل المرور إلى عملية التشخيص بمعناه الشامل التأكد من جدوى القيام بعملية التشخيص من خلال التساؤل عن الوضعية المالية لمؤسسة الإنجاز رذلك ما تمكننا منه أدوات التحليل المالي.

المنهج المتبع

لقد اتبعنا لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي نراه مناسبا وموافقا للموضوع مع إستعمال طريقة دراسة الحالة.

اذ يعتمد التشخيص أساسسا على الملاحظة سواء المباشرة منها أو غير المباشرة. وتتمثل الملاحظة المباشرة في معاينة المؤسسة وهي في حركيتها العادية أثناء نشاطها، بالمرور في المصالح والورشات، بالكمية التي لا تؤثر على السير العادي، والتعرف على الإيجابيات والنقائص التي تم تسجيلها لتحليل فيما بعد.

أما الملاحظة غير المباشرة فهي التي تتمثل في إستخدام أدوات التقصي عن المعلومات كتقديم الاستبانات questionnaires أو الإطلاع على مجمل الوثائق المتوفرة في المؤسسة مثل الهيكل التنظيمي، القانون الداخلي، الإتفاقيات الجماعية، الوثائق المحاسبية...الخ.

كما تعتبر عملية التحليل من أهم المراحل في التشخيص فبعد الحصول على مختلف المعلومات المطلوبة، أو التي تطلب كتكملة، إذا كان ذلك ضروريا، يتم تحليل تلك المعلومات لاستخلاص النتائج.

ويتخذ التحليل عدة أساليب في المعالجة فقد يستخدم المقارنة في الزمان أو المكان والاستنتاج والإستقراء وغيرها.

كما سوف نستخدم أدوات التحليل الإقتصادي الكلي للتعرف على أهمية القطاع داخل المجمعات الإقتصادية الوطنية العامة، وكذلك التقنيات الكمية للتسيير التي تسمح لنا بمختلف التقييمات في المؤسسة، من محاسبة عامة، تحليل مالي، إحصاء...الخ.بما يمكننا في الأخير من إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة والوقوف على مختلف مشاكلها.

وقد تم إستخدام طريقة دراسة الحالة لأجل تطبيق بعض المفاهيم الخاصة بالتشخيص ميدانيا.

هذا من أجل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع بما يناسب الحالة المدروسة والتوصل بذلك إلى القيام بتشخيص يمكن من الإستجابة إلى الهدف المبتغى وهو الوقوف على مشاكل ومتاعب مؤسسات الإنجاز.

المواضيع المعالجة خلال البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

I- **ففي الفصل الأول** الذي عولج تحت عنوان إحاطة بقطاع البناء ومؤسساته تمكننا من وضع اطار الدراسة وخصوصيات المؤسسة المعالجة من خلال المباحث الثلاثة التالية:

أولا: ماهية القطاع وخصائصه وذلك لتكوين فكرة واضحة عن طبيعة المؤسسات التي تنتمي إليه، عن مختلف المخرجات التي يطرحها في السوق والخصوصيات التي يتميز بها.

ثانيا: أهمية القطاع في الإستراتيجية التنموية والتي سمحت بالتعرف على مكانته في المخططات التنموية والبعد الذي اعطي له خلالها.

كما تم تحليل أهمية العلاقات التبادلية التي تربطه مع باقي القطاعات

من خلال إستهلاكاته منها واستخداماتها منه. وقد تم اللجوء في هذا المجال إلى جدول المدخلات والمخرجات (TES) ثم أبرز أهمية القطاع في المجتمعات الإقتصادية الكبرى.

ثالثا: التعريف بمؤسسات الإنجاز التي تعتبر الأداة الفعالة في تنفيذ سياسة القطاع والتي مثلت المؤسسات محور الدراسة.

ولقد تم ابراز أهميتها حسب اشكالها القانونية وتطور إمكانياتها ثم التعرض لوضعيتها الحالة فالوقوف على حالة العرض والطلب على منتجها.

II- أما في الفصل الثاني والذي كان عبارة عن مدخل لمفهوم للتشخيص تمت فيه معالجة مختلف حياته من خلال المباحث الثلاثة التالية:

أولا: خصص المبحث الأول لمحاولة تعريف مفهوم التشخيص فبعد أن تم التطرق إلى أصل الكلمة ثم إلى أولى إستخداماتها في المجال الطبي، تم إستعراض ثلاث تعاريف مختلفة وأبرز إيجابياتها ونقائصها والإنتهاء إلى أن التشخيص منهجية عمل تختلف حسب المشخص والحالة المدروسة، يمكن من إبراز مواطن القوة ومواطن الضعف في المؤسسة، من أجل وضع برنامج عمل يسمى عادة مخطط تعديل لمواجهة أخطار المحيط واغتنام الفرص التي يتيحها بالتركيز على ايجابيات المؤسسة وتجنب سلبياتها.

وفيما يخص إبراز أهمية هذا التشخيص في هذا المبحث فإنه يمكن على الأقل من إصدار حكم إستراتيجي حول درجة خطورة وضعية المؤسسة ومنه إستخلاص الإجراءات العاجلة.

ثانيا: حول شروط نجاح عملية التشخيص:

فمهما كانت الأطراف التي تطلب عملية التشخيص وبالتالي نوعية التشخيص الواجب إتباعه فان هناك شروطا يتعين إحترامها تتمثل في:

* إختيار المشخص
* توفر المعلومات
* تحديد مدة التشخيص
* توفير الظروف الملائمة لنجاح العملية
* إهتمام إدارة المؤسسة بالعملية.

كما أن هناك مراحل يجب إتباعها تتلخص فيما يلي:

* القيام باجتماع تحضيري للعملية
* تخطيط العمل ووضع البرنامج
* جمع المعلومات عن طريق الإستبانة، المقابلات، الوثائق المختلفة...الخ.
* التحليل الإنتقادي
* التوصيات
* مخطط التنفيذ

ثالثا: أشكال التشخيص والشكل المختار:

تتنوع منهجية التشخيص حسب:

- أهداف الدراسة
- مجال الدراسة
- مدة الدراسة
- إمكانيات وطاقات المشخص.

وبذلك يمكن إيجاد الأنواع التالية للتشخيص:

-التشخيص الشامل: وهو الذي يستخدم المنهجية التي تعتمد على تحليل المؤسسة من منظور شامل من خلال مختلف وظائفها وتنظيمها.

- التشخيص السريع: وهو الذي يستخدم لتحليل أوضاع المؤسسة وحالتها في مدة زمنية جد قصيرة.

- التشخيص الوظيفي: هو الذي يمكن من رؤية المؤسسة ممن خلال وظيفة متخصصة أو مختلف وظائفها مع تحليلها حسب درجة التعمق المطلوب.

- التشخيص المالي: وهو الذي يعمد إلى دراسة المؤسسة من خلال بعدها المالي.

التشخيص الإستراتيجي: وهو الذي يمكن من التعرف على طبيعة المشاكل التي تمس الإختيارات الأساسية على المدى المتوسط والطويل.

وقد تم إختيار التشخيص الشامل كمنهجية لتشخيص مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء وذلك لكون هذه المؤسسات تعاني مشاكل هيكلية متعددة الجوانب.

وبالتالي فهو يدمج ما بين التشخيص المالي والإقتصادي والتشخيص الوظيفي في إطار تعاضد متكامل.

III- بينما في الفصل الثالث المخصص لمنهجية التشخيص الشامل فإنه قد تم فيه تفصيل الجوانب المنهجية الواجب معالجتها عند القيام بعملية التشخيص من خلال المباحث الثلاثة التالية:

أولا: التشخيص المالي:

يعبر كل تحليل مالي على انشغال معين وبالتالي يسعى المشخص إلى فهم التطورات التي شهدتها المؤسسة عن طريق تدفقاتها المالية والحصول على إشارات أولوية عن الضعف فيها.

وينطلق التشخيص المالي من أهداف الوظيفة المالية ليبحث في مدى تحقيقها فيحاول التعرف على التوازن المالي في الأجل القصير ليخلص إلى مدى توافق الوضعية المالية للمؤسسة مع معايير جلب وتوظيف الأموال.

ويتم له ذلك من خلال معالجة بعض المؤشرات منها وأس المال العامل (FR) الإحتياج في رأس المال العامل(BFR) والخزينة(T).

كما يحاول المشخص المالي التعرف على حجم التدفقات المالية التي ينتجها نشاط المؤسسة من خلال تحليله لدورة الإستغلال وبالتالي تقدير الإيرادات، طبيعتها، وأهميتها ليقابلها بالاعباء التي تتحملها ويحكم بذلك على كل منها. ولطريقة النسب أثر كبير في توضيح التحليل لذا تعين التفصيل فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنه للتمكن من القيام بعملية التشخيص المالي كما يجب يمكن الإعتماد على مختلف الأدوات التي تسمح بها التقنيات الكمية للتسيير حسب ما يخدم الموضوع.

ويمكن التشخيص المالي في النهاية من الإجابة على السؤال الخطير وهو هل المؤسسة ليست في وضعية ميئوس منها؟ وبالتالي يمكن التطرق إلى التشخيص الداخلي ثم الخارجي.

ثانيا :التشخيص الداخلي:

وهو عبارة عن الغوص في النشاطات التي تقوم بها المؤسسة بسبب ومن أجل عملية الإستغلال.

وعليه يتركب محيط المؤسسة الداخلي من مختلف الوظائف التي تتكامل فيما بينها في شكل تعاضدي لتحقيق هدف واحد.

وبالتالي فإن الوظائف المعالجة في هذا التشخيص الداخلي تتمثل في:

1)- الوظيفة التنظيمية والتي تهتم بتحديد:

* الهيكلة التي تتكون منها المؤسسة.
* المهام النظرية والوظائف الحقيقية.
* العلاقات والإجراءات التي تنظمها.

2)- الوظيفة الإنتاجية: والتي تهتم بتحديد أساليب الإنتاج وتقنياته ثم الحكم على مردودية الوظيفة وفعاليتها.

3)- الوظيفة التموينية: وطبيعة المواد الإولية المجلوبة، بعدها وتكلفتها.

4)- وظيفة العتاد والآلات: للحكم على أهمية وسائل الإنتاج فعاليتها تكاليفها..الخ.

5)- وظيفة الموارد البشرية: لتقرير أهميتها، نوعيتها، تركيبها، تكوينها، خبرتها ..الخ.

ثالثا: تشخيص المحيط:

تعيش المؤسسة أثناء مزاولة نشاطها في إطار محيط متشعب تؤثر فيه وتتأثر به وبالتالي فهو يشكل انشغالا كبيرا في إستراتيجية وطريقة تعاملها.

وتم تنظيم هذا المحيط حسب قربه من المؤسسة ورتب إلى ثلاث أصناف:

1 - المحيط المباشر: وهو الخاص بمجمل الأعوان الذين تربط معهم

المؤسسة علاقات مباشرة مثل البنوك، الموردون، الزبائن وأطراف أخرى.

2 - المحيط الخصوصي: والمتكون أساسا من المنافسين النمط التكنولوجي المستخدم والمنظمات النقابية والسلطات على المؤسسة.

3 - المحيط القانوني: الذي يتعلق بأوضاع عامة تخضع كل المؤسسات لمنطقها وهي:

* الأدوات الإقتصادية مثل طبيعة الأسعار والنظام الضريبي.
* سياسة التوظيف والأجور المتبعة على المستوى الكلي.
* العوامل الإجتماعية ونمط الحياة.

IV- وعن الفصل الأخير المخصص لدراسة الحالة:

فإنه تم فيه تطبيق الأدوات المذكورة سالفا في الفصل السابق من أجل إستخلاص نقاط القوة التي تتميز بها مؤسسة الانجاز ببوعنداس.

ويرجع إختيار هذه المؤسسة كنموذج لمؤسسات الإنجاز لأنها:

1- تشتغل في القطاع منذ 1978 متمتعة كبيرة في الميدان.

2- تتميز بعامل الإستقرار.

3- من المؤسسات التي تعاني من وضعية مالية خانقة بسبب مشاكل على المستوى الداخلي وأخرى على مستوى المحيط غير أن للمؤسسة إمكانيات لتعديل وضعيتها.

4- إستفادة المؤسسة من التطهير المالي في نهاية 1993 الذي أعاد لها توازنها المالي.

5- للمؤسسة سوق معتبر قليل المنافسة.

6- تفطن إدارة المؤسسة لخطورة المرحلة وبالتالي إستعدادها للقيام بإجراءات للنهوض من جديد.

النتائج المتوصل إليها :

من خلال إستعراض مختلف جوانب منهجية التشخيص في قطاع البناء، نجد أنها لا تختلف عموما عن المنهجية المتعارف عليها في التشخيص والممكن تطبيقها على قطاع آخر.

فالتعرف على الأوضاع الداخلية في المؤسسة من خلال تحليل وتقييم فعالية وظائفها بإبراز جوانب الضعف فيها ونقاط قوتها ثم التطرق إلى تحديات المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسة لإظهار الأخطار التي يحملها من جهة والفرص التي يتيحها من جهة أخرى.هذه المنهجية قابلة للتطبيق على كل قطاع.

غير أن الخصوصية الممكن الحديث عنها لقطاع البناء ترجع في حسنا إلى جانبين:

الجانب الأول: يرجع إلى نوع التشخيص الواجب إستخدامه في مؤسسات قطاع البناء الجزائرية في الوقت الراهن والذي يحتاج إلى الغوص في كل نشاطات المؤسسة بمختلف وظائفها بهدف تكوين فكرة واضحة عن مختلف النقائص التي تعانيها.

لذا كان نموذج التشخيص الشامل هنا هو النموذج الأنسب لما يتيحه من إمكانيات التفصيل في كل مناحي نشاط المؤسسة.

إن وضعية مؤسسات البناء اليوم وخاصة مؤسسات الإنجاز تفتقر إلى الكثير من الأدوات المادية والتسييرية وبالتالي فإن النقائص التي تعرفها لا يمكن إرجاعها لسبب واحد ووحيد بل تحتاج إلى إعادة النظر في الكثير من جوانب سواء التنظيمية منها أو التسييرية وحتى طاقاتها البشرية لاجل التمكن من الإستجابة لمتطلبات المحيط وان تكون أداة فعالة فيه.

أما عن الجانب الثاني: فهو ما يحمله القطاع من خصوصيات في النشاط يمكن أن نجمل بعضها فيما يلي:

- التعامل مع مؤسسات الإنجاز على مستويات عدة أي على المستوى المركزي، على مستوى الوحدات ثم على مستوى الورشات وقد تتوفر على عنابر للإنتاج يتم التطرق إليها.

وبالتالي لا يقتصر التشخيص على مجرد معالجة التنظيم على مستوى المديرية العامة بل يتعين النزول إلى الورشات التي تأخذ في بعض الأحيان صبغة مؤسسة منفصلة بذاتها سواء في تسيير عمالها أو تحديد تكاليفها وحتى في معاملاتها مع صاحب المشروع.

- التأثر كثيرا بالأحوال الجوية، فلا يمكن إرجاع التأخر في الإنجاز مباشرة إلى سوء التسيير أو التحكم في عملية الإنجاز بل يتعين التعامل مع الأجال وفق الظروف الطبيعية أيضا.

- إن مدخلات عملية الإنجاز كثيرة خاصة فيما يتعلق بمواد البناء والعتاد، ومنه كلما حدث خلل على مستوى هذه القطاعات كلما تأثر المشروع.

لهذا يكون من المقبول -وخاص في ظروف إقتصاد متميز بالندرة- بأن نجد لدى المؤسسات مستويات مرتفعة للمخزونات ذات الإستهلاك الكبير كالاسمنت، الحديد، قطع الغيار...إلخ على الرغم من تطلبها إحتياجات تمويل معتبرة.

- إن الجانب الإستراتيجي لهذه المؤسسات في الإستقرار الوطني، جعل تدخل الدولة كبيراً لاجل الحفاظ عليها من خلال إجراءات التطهير.

فالتشخيص المالي الذي قد يظهر وضعية مالية سيئة تنبئ بعدم قدرة

المؤسسة على النهوض من جديد، تصير نتائجه خاطئة من خلال ميكانيزمات التدعيم التي سطرتها الدولة إلى حد الآن.

وعلى العموم يمكن إجمال النقائص المسجلة في هذه المؤسسة في:

- التأخر الشديد في عملية الإنجاز الأمر الذي يرفع من تكاليفها.

- قلة التنظيم وعدم التحكم في تسيير المؤسسة خاصة على مستوى الورشات، حيث التبذير سواء في المواد أو في الوقت بسبب سوء التنظيم.

- قدم عتاد الإنجاز مع غلائه في الأسواق وإنعدام التمويل، وهو ما يجعل عطبه مرتفعا والإحتياج إلى قطع الغيار كبيراً. هذا فضلا عن الصيانة وسوء الإستخدام.

- ضغط عمالي كبير يفوق الإحتياج، الأمر الذي جعل الكتلة الاجرية تكاد تستهلك كل المداخيل إن لم تكن تفوقها، وهي إحدى خصائص القطاع.

- إنقطاع كبير في التموين وتميز مواد البناء الأساسية بالندرة وإرتفاع الأسعار.

- حقوق معتبرة على الزبائن وخاصة على الدولة التي تتأخر كثيرا في تسديد ديونها دون أي تعرض. كما أن نظام تسديد وضعية أشغال الإنجاز جد ثقيل يؤجل تحصيل المؤسسة لحقوقها الأمر الذي يضعها دائما في ضائقة مالية.

- إطار قانوني غير فعال على كافة الأصعدة.

- وكنتيجة لما سبق وغيره، تجد المؤسسات نفسها تعاني من ديون جد مرتفعة، فبالإضافة إلى الديون البنكية المتميزة بكشف مصرفي يصل إلى مستويات رهيبة، فان الديون الضريبية هي الأخرى معتبرة.

وأمام كل هذا تبقى المؤسسات بين مد وجزر تنتظر تدخل الدولة بإجراءاتها الحمائية والتطهيرية.

وللتأثير على كل هذه النقائص التي جعلت مختلف الأطراف في حلقة مفرغة يتعين إعادة النظر في العلاقات التي تربط المؤسسة بالغير سواء كان ذلك إدارة بنك، زبون أو غيره، بحيث تصير القواعد الإقتصادية هي الحكم.

لذلك يتعين وجود الإطار القانوني الذي يسمح وبسرعة بإعادة الحق لأصحابه مع التعويض، ويصير بذلك المحيط معطى ينبغي على المؤسسة التكيف معه وان تحترم إلتزاماتها تجاهه.

وتجدر الإشارة إلى نتائج التشخيص تكون صالحة خصيصا في الزمان والمكان اللذين تمت فيهما، وبالتالي يتعين القيام مباشرة بالإجراءات اللازمة لتعديل الوضعية، إذ - وكما أسلفنا في الذكر- إن التشخيص ليس غاية في حد ذاتها بل هو وسيلة تمكن من العمل على إطالة مدة حياة المؤسسة وفي أحسن الظروف.

إن الأوضاع التي يمر بها الإقتصاد الجزائري اليوم والمتمزة بالتحولات التي تسعى إلى إعادة تنظيمها حسب ما يطلق عليه " بإعادة الهيكلة الصناعية"، يجب أن تحفز المؤسسات على القيام بتشخيص لوضعيتها لتسطر بنفسها الخطة المستقبلية التي تؤمن لها إستقرارها على الأقل في الأجلين المتوسط والقصير، وبالتالي يصير التشخيص ضرورة لا مفر منها يتعين القيام بها على أحسن وجه.

ولهذا نوصي بما يلي :

I- فيما يخص فعالية التشخيص

إن التعرف على الخلل من خلال اعراضه والتمكن وبدقة من حصر أسبابه الأساسية، تعتبر أهم مرحلة في معالجة وضع إستراتيجية موافقة للظروف وتحقق الأهداف المسطرة.

ولهذا فإن الإهتمام بالإجراءات التالية لأجل القيام بعملية التشخيص في قطاع البناء أو غيره تصير ضرورية ولازمة.

1- إختيار المشخص:

غني عن البيان أن أهمية ونوعية التشخيص ترتبطان بصفة كبيرة بتشخيص ومعرفة وخبرة المشخص. لذا يتعين إختياره كطرف خارجي عن المؤسسة، لديه تكوين عال، خبير في خصوصيات المؤسسات ومتحكم في معطيات القطاع، لا ينطلق من احكام مسبقة ويتميزبذكاء وفطنة مع سهولة في الإتصال غيرها..

كلها خصال ضرورية تسمح بتجميع أولى الشروط الأساسية لنجاح عملية التشخيص.

2- تهيئة الظروف المناسبة لنجاح العمليج:

فبالإضافة إلى وضع تحت تصرف فرقة التشخيص الوسائل المادية من مكتب ومعلومات مختلفة يتعين على المدير العام إخطار مساعديه ثم مختلف العمال بعملية التشخيص وتوضيح أهدافها وفوائدها على المؤسسة.

الأمر الذي يجعل الجميع يحافظ على الوتيرة العادية للنشاط وان يقدموا مختلف المعلومات الضرورية وبصدق كبير كما يساهمون أيضا بإقتراحات ووجهات نظر حول التوجهات الممكنة والامكانات الحقيقية

للمؤسسة، وهي معلومات حد مهمة في مثل هذا العمل.

3- إتباع منهجية موافقة للظرف والهدف المبتغى من عملية التشخيص:

فيجب تحديد وبوضوح الهدف الذي يصبو التشخيص إلى تحقيقه والجوانب التي يتعين التركيز عليها لتتسطر بذلك المنهجية المناسبة للظرف الذي تعيشه المؤسسة، ولذلك يتعين:

* معرفة الدوافع التي أدت إلى طلب عملية التشخيص.
* الطرف أو الأطراف التي طلبت عملية التشخيص.
* دلائل الإختلالات Les symptomes وتقدير أهميتها.
* التعرف على الإجراءات السابقة في مجال التشخيص وعمليات التصحيح أو التعديل التي تم القيام بها.
* الإمكانات المالية الموضوعة من طرف المؤسسة لهذه العملية.

4- إحترام شروط ومراحل التشخيص:

وذلك من أجل تجميع أكبر قدر ممكن من عوامل نجاح عملية تحديد نقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة.

ومن بين الأمور الواجب إحترامها:

* الإنطلاق من الواقع وتجنب الأحكام المسبقة.
* الإهتمام بكل ما يمكن التطلع عليه في المؤسسة الإصغاء إلى كل المعنيين خاصة في السلم الأدنى أي العمال المباشرين.
* تبسيط عملية التحليل وتوضيح النتائج المتوصل إليها.
* التركيز على الأسباب الرئيسية خاصة وليس على نتائجها.

* .....إلخ.

5- الإستحضار في الذهن ان عملية التشخيص إستراتيجية بالنسبة لحياة المؤسسة، وإن مختلف الأحكام القيمية التي يصدرها المشخص سوف تكون أساسا للتغيير، قد يكون جذريا في المؤسسة، لذا يتعين على المشخص أن يكون جد حذرا في استخلاص احكامه.

إن دراسة حالة مؤسسة بناء بإستخدام منهجية التشخيص الشامل الذي يسعى إلى معالجة المؤسسة في إطارها الكلي سواء الداخلي بكل وظائفه أو الخارجي بكل مستوياته، مكنتنا من الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على باقي مؤسسات القطاع ، وبالتالي تستلزم إتخاذ إجراءات تعديلية سريعة للنهوض بها.

أ- فيما يخص النهوض بالقطاع ومؤسسته

يتعين على المؤسسة من جهة والهيئات المحركة لميكانزمات الإقتصاد الوطني، من خلال سياستها التحفيزية ان تعملا على النهوض بهذا القطاع من خلال القيام بإجراءات منها:

1- إهتمام المؤسسات تحت قيدي الفعالية والمرونة بالإستجابة لمتطلبات النشاط الداخلي من جهة وتحديات من جهة أخرى.

2- التحكم في تكاليف الإنجاز من خلال التأثير على المراكز التي تشكل عبءا على نتائج المؤسسة وإدراج مختلف اعباء الإنتاج في سعر البيع.

3- تبني سياسة مالية حذرة وتجنب تمويل الإستغلال والإستثمار

خاصة بالكشف المصرفي.

4- تكوين بنك للمعلومات تشارك فيه كل المؤسسات، يمكنها من الحصول على معطيات حينية actualisees وصحيحة تسمح بإتخاذ القرارات اللازمة وبسرعة.

5- رفع مستوى التكوين داخل المؤسسات وتشجيع كل مبادرة لذلك بالإضافة إلى وضع سياسات توظيف تمكن من جلب الطاقات في تسيير المؤسسة وتنظيمها.

6- إيجاد صرامة أكثر في تعيين المسؤولين على المؤسسات بحيث يجب إختيار أشخاص لديهم:

* تكوين عال
* شخصية قوية
* قدرة على تسيير الرجال
* على خلق الفرص
* القدرة على الإصغاء إلى الآخرين
* الجرأة في إتخاذ القرارات والسرعة في تنفيذها
* مراجعة النفس وتصحيح الأخطاء

7- تخلي الدولة عن سياسة التدخل في كل الأمور وترك الميكانيزمات الإقتصادية تسير التعامل التجاري مع وضع مختلف القوانين التي تنظم هذه العلاقات والسهر على تطبيقها واحترامها من طرف الجميع.

8- مسايرة العدالة للمعاملات من خلال البت في المنازعات بسرعة

حتى لا تتعطل المصالح.

9- إعادة الإعتبار لوسائل الدفع الإئتمانية وخاصة الشيكات ليعم إستعمالها والحرص على تطبيق العقوبات اللازمة على كل من يخل بالتزاماته ورد الحقوق لأصحابها.

10- إعادة الإعتبار في إجراءات التصفية القضائية للمؤسسات المفلسة وذلك بوضع إجراءات تسمح لجماعة الدائنين بإسترجاع حقوقهم في أسرع وقت.

في الأخير نؤكد على أن النهوض بالإقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته يحتاج إلى جهود على كافة المستويات:

- **الدولة**: من خلال قوانيها التشجيعية والمحفزة على البذل والجهد مع فرض إحترامها من طرف الجميع.

- **المؤسسات**: من خلال تحكمها في نشاطها وتحمل مسؤولياتها في محيطها التنافسي.

- **مراكز البحوث والدراسات** التي تضع بين يدي المؤسسات من جهة والدولة من جهة أخرى أدوات عملية وفعالة تساهم في فهم الواقع وايجاد وسائل التعامل مع

التكامل الإقتصادي العربي: معوقاته وآفاقه ملخص رسالة ماجستير في التسيير

إعداد الطالب: رابح فضيل

إشراف الأستاذ: د. طواهر محمد التهامي

أ - هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط لضوء على أربعة قضايا أساسية:

الأولى: إبراز مدى أهمية وضرورة التكامل الإقتصادي في حل المشكلات الإقتصادية ورفع معدلات النمو والتنمية بين مجموعات شتى من إقتصاديات بلدان العالم بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة.

الثانية: تبين صورة عن مدى حجم الروابط بين البلدان العربية، والدوافع وإمكانيات التكامل المتاحة بين إقتصادياتها من جهة وصورة عن مدى التدهور والتردي الذي تعرفه حاليا مستويات تطور إقتصادياتها، خصوصا في المجال الصناعي، والأمن الغذائي من جهة أخرى.

الثالثة: التحري والبحث عن حجم وطبيعة المعوقات التي حالت دون تحقيق هذا التكامل بين البلدان العربية، ثم حصر هذه المعوقات، في الجانب الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

الرابعة: محاولة وضع بعض المعالم العامة على شكل تصورات عامة عن آفاق هذا التكامل، دون خروج عن المعطيات والمستجدات العامة، مع

الأخذ بعين الإعتبار طبيعة المعوقات التي تكتنفه، ومن ثم توجيه هذا التكامل نحو طريق التجمعات الإقليمية، باعتبارها السبيل المفضل للبلدان العربية في الوقت الراهن.

إن الحديث عن التكامل الإقتصادي العربي حديث نو شجون، ومن نافلة القول التأكيد على أن معظم معوقات تحقيقه متوافرة، وأن هذا التكامل أضحى اليوم ضرورة ملحة، تمليها عدة عوامل أو مستجدات داخلية وخارجية، وطنية وإقليمية وعالمية.

لكن ما السبب في فشل المساعي الحديثة لهذا التكامل؟ لذا فإن الأمر يستوجب التحري والبحث عن مواضيع الخلل وأسباب الفشل التي أدت وتؤدي إلى إحباط تلك المساعي طيلة كل هذه السنين من الزمن.

هل أن الوسائل والمنافذ التي أستخدمت كانت غير ملائمة لتحقيق خطوات معتبرة؟ أم أنها غير كافية؟ وهل كانت هناك أسباب موضوعية؟ أم أنها ذاتية مصطنعة؟ أم هناك نقص في تصور وإدراك أهمية وضرورة هذا التكامل؟

إن ما أردنا أن نخلص إليه، هو أن التكامل الإقتصادي العربي تكتنفه جملة من المعوقات، تتراوح بين المعوقات الموضوعية والذاتية، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وكلها أثرت بدرجة أو بأخرى في إعاقة محاولات هذا التكامل، وأن أفاق هذا التكامل اليوم، لا يمكن لها أن تقفز فوق هذه المعوقات، بل هي نقاط البدء التي تنطلق منها آفاق هذا التكامل.

أما عن أسباب إختيارنا لهذا الموضوع، فكانت هناك جملة من

الدوافع دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، نذكر منها:

- اقبال عدد كبير من الطلبة والدارسين الباحثين على الدراسة، والبحث في هذا الموضوع، غير أن معظم دراساتهم وأبحاثهم تنصب حول إمكانيات تحقيق هذا التكامل، وقلّما نجد منهم من تطرق إلى أسباب إخفاق تحقيق هذا التكامل، ولذا أردنا أن يكون هذا البحث إسهاما منا في الكشف عن بعض معوقات هذا التكامل، والإجابة عن السؤال، إذا كانت الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج تكون أمة واحدة، وكان لها هذا المطلب الجماهيري، فلماذا هذا الإخفاق رغم كل المحاولات التي بذلت طيلة عقود من الزمن؟

- هذا فضلا على أن من تطرقوا إلى موضوع معوقات التكامل الإقتصادي العربي يركزون على دراسة المعوقات الإقتصادية ويكتفون بإشارة سريعة ومقتضبة إلى المعوقات الإجتماعية والسياسية، فأردنا أن نساهم بفصل كامل في هذه الأخيرة.

- كوني إبن من أبناء الوطن العربي منشأ وثقافة، أؤمن بالتواصل والتكامل بين الشعوب، وبقدرة هذا التكامل على حل هذه المعضلات والتحديات الإقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها، من التحديات التي يعاني منها أبناء هذا الوطن.

2 - وعن منهج البحث وجمع المادة:

فبالنسبة لعملية المصادر وجمع المادة، فقد كانت نوعا ما صعبة، وهذا نظرا لطبيعة الموضوع، إذ أنه واسع ومتشعب، والمراجع فيه كثيرة ومتنوعة،

وكانت الصعوبة تكمن أساسا في انتقاء واصطفاء المواضيع والإفكار المحللة في هذه المراجع ذات التحليل الموضوعي، من الأفكار والمواضيع ذات التحليل الذاتي الإنطباعي التحيزي، هذا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصائيات خاصة الحديث منها، التي تتطلبها معالجة هذا الموضوع لإثبات صحة هذه الفرضية أو لتوضيح تلك الفكرة كلما إقتضى الأمر ذلك، هذا علاوة على تضارب هذه الإحصائيات في بعض الأحيان من مصادرها، وفي بيناتها، وأذكر أنني استعنت كثيرا بالمصادر والدوريات والندوات والمؤتمرات التي يصدرها وينظمها مركز دراسات الوحدة العربية، والتي توفر منها الشيء الكثير بحوزتي، إذ غطت جل المواضيع التي سأتطرق إليها.

وبالنسبة لمنهج وأسلوب البحث فطالما أن الموضوع يتسم بالإتساع والتشعب والشمول، ومعالجة تمتد وتشمل الأبعاد الزمنية الثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل، فكان من الطبيعي أن يكوم المنهج المتبع هنا يتراوح بين المنهج التاريخي التحليلي والوصفي، والإستقرائي والإستنباطي، وهذا ما يتفق مع طبيعة المواضيع التي تطرقنا إليها في هذا البحث.

* تقسيم البحث وترتيب فصوله:

إن طبيعة المسائل المطروحة في هذا البحث تقتضي الإسترسال والتعميق، إلا أنني حاولت الإلتزام بالأهداف التي حددتها والتحكم المنهجي في الموضوع حتى لا أخرج به عن إطاره، وذلك بالإختصار في مسائل معينة، والشرح والتفصيل في مسائل أخرى وفق ما يقتضيه الموضوع المعالج والهدف المراد منه.

وقد قسمنا بحثنا إلى ستة (06) فصول ومقدمة وخاتمة.

وقد اتبعنا في ترتيب فصوله الطريقة المنهجية التي تمكن من ترابط أجزائه وتكامل مسائله وتسلسل أفكاره، فتطرقت:

- **في الفصل الأول:** إلى ماهية وأسس التكامل الإقتصادي إذ ألممنا بالجوانب النظريةالتي تتعلق بالموضوع وقد اشتمل هذا الفصل على مباحث تناولت فيها: مدلول التكامل الإقتصادي، وأشكاله، ودوافعه، ومقوماته، وشروطه، والآثارالتي تنجر عنه.

- **في الفصل الثاني:** تطرقنا إلى عرض التجارب من دول العالم، وكان غرضنا من عرض هذه التجارب استخلاص الدروس من تجارب الأمم والشعوب والإستفادة منها فيما يتعلق بتجربة التكامل في الوطن العربي سواء كانت هذه التجارب ناجحة أم فاشلة أو منهارة. وقد إشتمل الفصل على ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول تجربة المجموعة الإقتصادية الأوروبية، وقد ركزنا في عرضنا لهذه التجربة على السياق التاريخي والدوافع والصعوبات التي اكتنفت وتكتنف دول هذه المجموعة لنبين للقارئ أن أوروبا لم تصنع وحدتها بين عشية وضحاها وبدون مشاكل، بل كانت هذه الوحدة نتاج عمل طويل، وفي المبحث الثاني تناولنا تجربة الكوميكون، وفي الثالث تناولنا تجارب من البلدان النامية، في إفريقيا وفي دول أمريكا اللاتينية، وخرجنا منها بملاحظات واستنتاجات استخدمناها في تحليلنا لمواضيع الفصل الرابع والخامس.

- **وفي الفصل الثالث:** تطرقنا إلى عرض وصفي للواقع التاريخي

والجغرافي للبلدان العربية، وإلى بعض مميزات الطبيعية والإقتصادية وإلى بعض التطورات في القطاع الزراعي والصناعي.

- **وفي الفصل الرابع:** تناولنا المعوقات الإقتصادية، وأثبتنا صحة الفرضية، وهي أن التحرير التجاري بين الإقتصاديات المختلفة غير كفيل بتحقيق تكامل إقتصادي فيما بينها، وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث: تناولنا في الأول، السوق العربية المشتركة وضعف دورها التكاملي، وفي الثاني تناولنا أثر النفط على عملية التكامل الإقتصادي العربي، وفي الثالث تطرقنا إلى أثر الشركات الدولية على نشاط هذا التكامل.

- **وفي الفصل الخامس:** تطرقنا إلى المعوقات غير الإقتصادية أي المعوقات الإجتماعية والسياسية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في الأول المعوقات الإجتماعية ذات الطابع الإقتصادي، كالتفاوت السكاني والمساحي، والتباين في الثروة ومستويات المعيشة بين أفراد البلدان العربية.

- **وفي الفصل السادس:** تساءلنا عن آفاق التكامل الإقتصادي العربي، إنطلاقا من المعوقات السالفة العرض في الفصل الرابع والخامس، وعلى ضوء المعطيات والمستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، وقد إشتمل الفصل على ثلاث مباحث، تناولنا في الأول أهمية التجمعات الإقليمية وبينا أنها السبيل المفضل الذي ينبغي أن يمر عبر التكامل الإقتصادي العربي الشامل في الوقت الراهن.

وفي الثاني تطرقنا إلى آفاق هذه التجمعات الإقليمية إذ حاولنا وضع بعض التصورات والتطورات العامة التي يمكن أن تحدث على مستوى كل إقليم، ثم إلى كيفية التنسيق بين هذه التجمعات.

وفي المبحث الثالث: تطرقنا إلى بعض إمكانيات التعاون والتكامل بين سبعة بلدان عربية إخترناها على أساس وزنها ومكانتها وأهميتها سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو المادية أو المالية أو البشرية، وافترضنا في هذا التعاون عدم وجود المعوقات السالفة الذكر أو أن حدتها تكون قد خفت لدرجة تسمح بإنجاز حد أدنى على الأقل من هذا التعاون والتكامل الإقتصادي.

وفي الأخير: أذكر أنني لم أدخر جهدا في تبيين إمكانيات هذا التكامل وأهميته وآفاقه، غير أنني كنت حريصا أكثر على تبيان المعوقات التي حالت دون تحقيقه، ذلك أنه في اعتقادي أن الإسترسال في تبيان إمكانيات وأهمية هذا التكامل، تبقى مرهونة إلى حد كبير بالبحث عن المعوقات التي تكتنفه وكل ما آمله هو أن أكون قد أسهمت بهذا البحث في الكشف عن بعض جوانب هذا الموضوع الواسع والمتشعب ونسأل الله أن يوفقنا في إنجاز دراسات أخرى في هذا الموضوع أو غيره، وأن يعيننا على ذلك فهو المستعان والله ولي التوفيق.

دراسة تحليلية وقياسية لسوق السكن في الجزائر ما بين 1962 و 1992

ملخص رسالة ماجستير في القياس الإقتصادي

إعداد الأنسة: زيطاري سامية

إشراف الأستاذ: د. العباس بلقاسم

ما تزال أزمة السكن التي تعاني منها الجزائر منذ سنين طويلة تشغل السلطات المعنية دون الوصول إلى حل ناجع.

لقد كانت هذه الإنشغالات دوما ذات طابع سياسي وبالتالي لم تتمكن من حل هذه الأزمة ولا حتى التخفيف من حدتها، ويبدو لنا أن البحث العلمي في ميدان السكن ما زال جد محدود أمام هذه الوضعية التي تتأزم يوما بعد يوم.

ومن خلال هذا العمل نسعى للمساهمة في إثراء هذا الميدان من البحث الذي لا يزال غير مستغل.

هذا البحث كما يبدو من عنوانه هو دراسة تحليلية وقياسية لسوق السكن، وقد فضلنا إستعمال مصطلح "سوق السكن" بدلا من "أزمة السكن" كما هو معتاد في الدراسات التي تتناول هذا الموضوع لأننا نعتبر السكن

كسلعة إستهلاكية ناتجة عن عملية إنتاج وموجهة لكي تباع في السوق.

إن ما نقصده الدراسة القياسية هو تقدير المعادلات الرياضية التي تصف العلاقة السببية الموجودة بين السكن كسلعة، المدخلات المساهمة في إنتاجه والمستهلكين، إن هذا الجانب من الدراسة يشترط معرفة مسبقة لميكانيزمات هذا النشاط، لذلك قبل التطرق للدراسة القياسية قمنا بدراسة تحليلية لسوق السكن والتي سمحت بمعرفة تطور مختلف جوانب هذا السوق.

وبالتالي فإن الهدف من هذه الدراسة هو حصر العوامل التي تؤثر على عرض وطلب السكن في الجزائر، تقييم مدى تأثير هذه العوامل وتحديد إتجاهه.

لتحقيق هذا الغرض قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة أقسام:

نقترح في **القسم الأول** عرضا لمجموعة من الأبحاث تناولت إقتصاديات الإسكان، هذا القسم يجزأ إلى أربعة فصول نعرض فيها على الترتيب: سوق السكن في علاقته مع الإقتصاد، دراسة الطلب على السكن، دراسات عرض السكن وفي الأخير دراسات تناولت في وقت واحد جانبي العرض والطلب على السكن.

القسم الثاني: عبارة عن دراسة تحليلية للإتجاه العام لسوق السكن نتطرق فيه للتطور الزمني لعوامل انتاج السكن (تطور قطاع البناء والأشغال العمومية وعناصر الطلب على السكن وهذا لفترة 1962 - 1992).

ونظرا لأهمية التمويل في قطاع السكن ولتعقد ميكانيزمات هذا التمويل خصصنا **القسم الثالث** لتمويل السكن وإدخار العوائل، وسوف نعالج هاتين النقطتين في فصلين مستقلين.

القسم الرابع: وأخير خصص للجانب التطبيقي من هذه الدراسة ومن خلاله نقترح تقدير دوال الطلب على السكن، دوال عرض السكن، دوال إدخار العوائل ودوال التمويل.

القسم الأول

للقيام بدراسة تطبيقية لسوق السكن يبدو من الضروري مراجعة القاعدة النظرية لهذه السوق فهذا القسم عبارة عن عملية جرد لمختلف الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

فالفصل الأول يتطرق لتقديم ميكانيزمات سوق السكن والأسواق الأخرى كسوق الأراضي الصالحة للبناء وسوق القروض المخصصة لبناء وشراء السكنات.

في **الفصل الثاني** نقدم ملخصا لدراسات الطلب على السكن، في نقطة أولى نعرض الطلب على السكن، وفي النقطة الثانية نتطرق لعرض السكن والعوامل المالية.

في **الفصل الثالث** نقدم الدراسات التي تناولت عرض السكن ومن خلاله تناول العرض من قبل قطاع البناء، عرض القروض المخصصة لشراء وبناء السكنات، وأخيرا عرض الأراضي الصالحة للبناء.

الفصل الرابع والأخير يقدم الدراسات التي عالجت عرض السكن والطلب عليه في آن واحد وذلك من خلال النماذج التطبيقية التالية:

(I)- دراسة نموذجية لسعر السكن في بريطانيا.

(II)- نموذج الجرد(Modéle d'inventaire) حيث يكون فيه العامل الأساسي على المدى القصير هو قطاع البناء.

(III)- نموذج الطلب على القروض المخصصة للبناء وعرضها.

(IV)- نموذج إختلال التوازن مطبقا على قطاع السكن.

القسم الثاني

إن دراسة سوق السكن لا تكون شاملة إلا إذا تطرقنا إلى تحليل عملية إنتاج هذه السلعة (السكن) والإمكانيات المتاحة لذلك وكذا تحليل إحتياجات المستهلكين لهذه السلعة وللإمكانيات المادية التي يتوفرون عليها لإقتنائها، بعبارة أوضح دراسة سوق السكن تؤول إلى دراسة عرض السكن والطلب عليه.

يمكن حصر دراسة عرض السكن في دراسة عرض عوامل إنتاجه (مواد البناء، الآلات، اليد العاملة، الأراضي الصالحة للبناء، وطبعا الإمكانيات المالية، هذه العوامل يمكن تصنيفها إلى صنفين:

مجموعة العوامل المادية والتي يتوقف توفرها على مستوى نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية.

عامل رأس المال الذي يتوقف توفره أساسا على مستوى نشاط الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP).

إن الطلب على السكن ناجم أساسا عن حاجيات العوائل للمأوى وليس لغرض الإستثمار، فإلى غاية 1992 كان التشريع الجزائي الخاص بالعمليات العقارية يمنع إستئجار المساكن من قبل الخواص.

لذلك فملاك العقارات المخصصة للسكن كانوا دوما يتجنبون النزاعات المحتملةمع المستأجر أمام غياب حماية القانون لهم.

ومع ذلك فإن هذه الظروف لم تمنع المضاربة في العقارات السكنية أمام غياب الإحصائيات لتقييم هذه الظاهرة نفرض أنها مهملة في عملنا هذا وبالتالي لا نهتم إلا بطلب العوائل لتلبية حاجيات المأوى.

عوامل هذا النوع من الطلب هي:

العوامل الديمغرافية: (نمو السكان – عدد الزيجات – نمو السكان حسب الجنس وفئات الأعمار).

العوامل المالية التي تسمح للعوائل إقتناء السكن كالدخل – الإدخار والقروض المتاحة للأفراد لشراء مسكن.

ومن خلال هذا القسم نتطرق لعرض السكن في الفصل الأول ويكون

هذا متبوعا بفصل ثان نعرض فيه الطلب على السكن حتى نتمكن من وضع صورة أكثر شمولا عن مختلف مراحل تكون سوق السكن بالجزائر ووضعيته الحالية.

القسم الثالث

لقد حاولنا في الأقسام السابقة عرض وتحليل وضعية مواد البناء والتشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية كعوامل لإنتاج السكن وبالتالي بيان قدر المستطاع مجموعة المشاكل التي تعترض توفر هذين العاملين، لكن الحصول على هذه المدخلات يتطلب (يشترط) توفر مبالغ مالية جد معتبرة، وبالتالي يصبح من الضروري التطرق لعامل آخر من عوامل الإنتاج لا يقل أهمية عن هذين العاملين ألا وهو رأس المال، ومن خلال هذا القسم نحاول إستعراض مختلف طرق تمويل السكن، نتائج الفترة من 1970 - 1992 ومصادر التمويل يبدو من الضروري مراجعة إدخار العوائل وتطوره، فبعد تقديم طرق ونتائج التمويل في الفصل الأول نخصص الفصل الثاني لتطور إدخار العوائل.

القسم الرابع

إن المقصود من الدراسة القياسية لسوق السكن هي تقدير معدلات الطلب على السكن وعرض السكن، بعبارة أخرى فإننا نحاول تحديد الدوال التي تربط الطلب على السكن والعرض بالعوامل التي تحددهما، فهذا يسمح لنا إيجاد مدى تأثير كل عنصر على العرض والطلب من خلال مفهوم المرونات، وبالتالي يصبح في مقدورنا توقع كل التغيرات التي يمكن أن تطرأ على العرض والطلب والناجمة عن التغير في العوامل التي تحدد كل منهما.

فهذا العمل سوف يمكننا من تحديد دوال من الشكلبجد بمxلحـ٦ً ش لخغ حيث ش الذي يمثل الطلب على السكن في حالة دالة الطلب والعرض في حالة دالة العرض تسمى متغيرة داخلية أو مفسرة، $x = (x_1, x_2, ...x_n)$ التي تمثل مختلف العوامل المؤثرة عل ش تسمى متغيرات خارجية أو مفسرة، د يشكل فضاء الثوابت التي سوف نقدها و غ متغيرة عشوائية تمثل بقية العوامل التي لم ندرجها في النموذج.

وهكذا فإننا نقوم بتقدير دالة للطلب على السكن، ودالة لعرض السكن، دالة للإدخار، ودالة لعرض القروض لتمويل السكن.

نذكر بأن كل دالة من هذه الدوال تقدر بشكل مستقل عن بعضها البعض أي أننا لا نتطرق لنظام آني للمعادلات.

الخاتمة

لقد سمحت لنا هذه الدراسة بمراجعة سوق السكن وعلاقاته مع الأسواق الأخرى كسوق القروض المخصصة للبناء، هذا الجانب من الدراسة مكننا من التطلع على عدد من الدراسات التي عالجت السكن من ناحيتي العرض والطلب.

لقد تضاعفت هذه الدراسات من أجل محاولة تحديد العوامل التي تؤثر على سوق السكن وتقييم حدة هذا التأثير، ففي العديد منها هذه العوامل إنحصرت في الدخل، شروط الإقتراض للحصول على مسكن وديناميكية السكان، إلا أن طرق إستعمال هذه العوامل ألهمت العديد من الباحثين في هذا الميدان بإستعمال الدخل بمختلف مفاهيمه (الدخل الدائم، الدخل النسبي) وأثارت العديد من المناقشات وبالتالي الكثير من الكتابات (Ecrits).

هذا العرض كان متبوعا بتحليل وصفي للإنجازات في قطاع السكن ولعوامل الإنتاج في قطاع البناء والأشغال العمومية، فما يمكن ملاحظته على هذا المستوى هو أن جهاز الإنتاج الخاص بالسكن عاجز عن تلبية الحاجيات المتزايدة للسكان.

التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية، إنتاج مواد البناء، شراء الآلات(Matériels)، إن هذه العوامل تعاني من النقص إلى جانب نمو سكاني معتبر يتشكل عدد مهم من الأسرة الجديدة (Formation de Ménage)، هذه الظروف الصعبة تسود إلى جانب حظيرة مساكن قديمة جدا.

هذا التحليل الوصفي مس كذلك جانب تَمويل قطاع بناء السكن، وبالتالي تمكنّا من معرفة مختلف طرق التمويل (تمويل بناء المساكن، تمويل شراء المساكن) تطور شروط التمويل ومصادره.

النتيجة المستخرجة من هذا القسم الأخير هي أن نظام تمويل السكن معقد، وشروط التمويل ظلت لمدة طويلة جامدة على هذا المستوى نلاحظ غياب سياسة ديناميكية معدلات الفائدة تسمح بتنظيم هذا السوق.

فهذه الوضعية لا تسمح لنا بمقارنة هذا النظام للتمويل بالأنظمة السائدة في الدول المتقدمة. يعتبر إدخار العوائل لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط إحدى مصادر التمويل إلى جانب الخزينة، لذلك رأينا أنه من الضروري مراجعة (عرض) تطور هذا الإدخار والتطرق بصفة وجيزة لأهم نظريات الإدخار.

على ضوء مختلف النظريات والمعرفة الميدانية التي كانت موضوع الأقسام الثلاثة الأولى من هذا العمل، حاولنا في القسم الرابع والأخير القيام بوضع نماذج لمختلف جوانب سوق السكن (بصفة مستقلة). نموذج لعرض السكن، نموذج للطلب على السكن، نموذج لتفسير إدخار العوائل ونموذج لشرح تمويل السكن.

ومن هذا الجانب إنحصرت إهتماماتنا في نقطتين:

أولا: إختيار المتغيرة الداخلية التي تمثل الطلب، والمتغيرة التي تمثل العرض وهذا ضمن مجموعة من المتغيرات التالية: السكنات المنطلق في إنجازها (Mise en chantier) السكنات المسلمة وخطيرة السكنات.

ثانيا: تحديد مجموعة المتغيرات المفسرة التي يمكن أن تشرح هذه المتغيرات الداخلية وايجاد الصيغة الملائمة التي تعبر عن نشاط سوق السكن.

المتغيرات المقترحة لتفسير الطلب على السكن هي:

نمو السكان – دخل العوائل – عدد الزيجات – التشغيل – معدل البطالة – إدخار العوائل، إستعملت هذه المتغيرات بالتدريج بإضافة الواحدة بعد الأخرى، في كل نموذج إستعملنا متغيرات بالسعر الجاري ثم بالسعر الثابت. أما فيما يخص شكل المعادلة فإستعملنا الشكل الخطي والشكل اللوغاريتمي.

بالنسبة لدالة العرض نفس الطريقة إتبعت إلا أن هذه المرة المتغيرات المفسرة هي:

إنتاج إسمنت – مؤشر إنتاج مواد البناء – التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية – سعر النفط.

نتائج هذه التقديرات هي:

(1)– المتغيرة التي تمثل الطلب والعرض هي :– السكنات المسلمة –

(2)– المعدلات التي تعطي أحسن النتائج كانت على شكل لوغاريتمي، وهي تسمح لنا بإستخراج مختلف المرونات بشكل مباشر.

(3)– المتغيرات المفسرة للطلب هي الدخل الجاري، معدل الزيجات عند إستعماله بشكل متأخر بفترة (Décalé d'une période) ، بالنسبة للعرض

المتغيرات المفسرة هي: التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية – موشر إنتاج مواد البناء وسعر النفط.

(4)- إضافة متغيرة "إستهلاك القروض" لتفسير عرض السكن لم تعطى نتائج جديرة بالإهتمام.

بما أن مصادر تمويل السكن هي الإدخار وأموال الخزينة فقد حاولنا توسيع هذه الدراسة التطبيقية بتقدير دالة الإدخار، وأخرى لتفسير إستهلاك القروض المخصصة للسكن.

فدالة الإدخار التي أعطت أحسن النتائج كانت على شكل لوغاريتمي وهي بدلالة الدخل وعدد السكنات المسلمة فمثل هذه النتائج أحسن دليل على مدى إرتباط إدخار العوائل بحاجياتهم للإسكان.

إن عملية وضع نموذج لتفسير التمويل في قطاع السكن تعاني من نفس التعقيدات التي يعرفها نظام التمويل.

طرق التمويل وشروطه (مدة القرض – معدل الفائدة – مبلغ القرض) عرفت جمودا لمدة عشرين سنة تقريبا.

شروط الإقتراض تختلف من زبون لآخرحسبما إذا كان هذا الأخير مدخرا أم لا.

معدلات الفائدة هي أيضا مرتبطة بالمبلغ المقترض، وبالتالي لإدراج هذه المعلومات في شكل نموذج التمويل، يبدو لنا أن المعطيات على شكل سلاسل زمنية غير ملائمة، بل يجب إستعمال بيانات مقطعية (Coupes In-

stantanées)، وهكذا فالإمكانية المتبقية لتفسير تمويل السكن بإستعمال معطيات زمنية هي ربط القروض بمصادرها، أي شرح القروض بدلالة إدخار العوائل لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وبالمبالغ التي تضعها الخزينة تحت تصرف الصندوق (Avance du trésor) بصفة عامة فإننا نعتبر أن نتائج هذه التقديرات تظل مرتبطة بصحة ودقة (Fiabilité) الإحصائيات، ضف إلى ذلك أن هذه النتائج من الناحية التقنية تعتبر مرحلة إبتدائية لوضع نموذج عام لسوق السكن.

إن عملية وضع نظام معادلات لشرح مختلف جوانب سوق السكن قد تمكننا من التعمق أكثر في هذا الميدان، كذلك إستعمال معطيات على شكل سلاسل مقطعية ومعالجة سوق السكن وفق نظرية إختلال التوازن يشكلان مواضيع بحوث جد طموحة.

نذكر بأننا لم نكن نطمح لوضع نموذج عام لسوق السكن بالجزا[illegible]ه الفكرة سابقة لأوانها، لأن هذا العمل يعتبر مبادرة أولى في هذا [illegible]حتى في الدول المتقدمة فإن هذا النوع من الدراسات ما زال يثير الكثير من [illegible]كل ما يمكن إقتراحه هو المساهمة إلى الحد الذي تسمحه لنا الإ[illegible]نيات لتطوير وإثراء هذا الجانب من البحث.

مناقشات الرسائل والأطروحات في المعهد في
الفترة: 1995/05/09-1994/10/20

De la crise à la régulation du système monétaire et financier international : essai d'identification de la crise et recherche de modèles de régulation

Présenté par Mr. Haichour Boudjemaa
sous la direction de Mr. Dr. Boukhez Omar

Choisir un sujet est chose difficile. Porter le choix sur un thème est encore plus complèxe, car cela implique une démarche explicative, une logique évolutive dans la conception et une problématique démonstrative dans son argumentation.

L'intitulé porte sur deux mots clé : crise et régulation du système monétaire et financier international.

Crise parce que le monde observe une véritable recession et de profondes perturbations qui se traduisent par les sensibles variations des taux de changes, la persistance d'importants déséquilibres et la montée des pressions en faveur des restrictions aux échanges nées de l'Uruguay Round et l'accentuation des tensions entre Pays lourdement endéttés et leurs principaux créanciers.

Comment pouvoir plaider à rétablir une telle situation désastreuse et pouvoir offrir des meilleures chances pour réduire les effets néfastes de cette crise face aux menaces qui pèsent sur notre environnement international. Le système hérité de Bretton-Woods se voit incapable de répondre à la gestion monétaire et financière dans un monde devenu unipolaire. Il n'a rien apportée de par ses prescriptions à la gestion monétaire et financière dans un monde devenu unipo-

laire. Il n'a rien apporté de par ses prescriptions à la régulation monétaires et financière.

Les marchés de produits et de capitaux sont intégrés sans impliquer une modification des termes de l'échange. Les positions sont divergentes sur le système de fourchettes de taux et de coordination internationale. Certains monétaristes rejettent catégoriquement et sans appel les taux de changes. sans appel les taux de changes fixes et nient la nécéssité de la parité du pouvoir d'achat. Ceci ne peut se faire que si les Etats-Unis, Le Japon et l'Allemagne parviènnent à convenir des niveaux souhaitables d'inflation, d'expansion monétaire et d'autres grandes variables.

Le vrai problème que certains tiennent au fait que les marchés des capitaux sont extrement liquidés et que les investissements cherchent à détenir plus d'actifs financiers de préférence à des actifs productifs. Cette réduction de liquidité peut-elle garantir un système monétaire et financier stable? Elle ne peut se réaliser qu'en imposant légèrement les actifs financiers et monétaires, imposition qui jouerait le rôle d'amortisseurs entre les actifs productifs et le système financier.

Face a cette situation, de nombreux Pays ont exprimé leur inquiétude devant l'absence de ligne directrice ou discipline au sein du SMFI.

La crainte de l'inflation et l'adoptation d'une politique commune de lutte contre la recession de part des pays de tendance à la haute finance, donnent un ton péssimiste de la situation mondiale au plan économique avec pour toile de fond un sentiment aigre de vulnérabilité.

Il serait impossible de procéder à une réforme moné-

taire à l'échelle mondiale sans que le Gouvernement Américan modifie sa politique économique notamment en réduisant ses déficits surtout militaires et nucléaires. L'Union Européenne et le Japon doivent rendre moins tributaires leurs politiques économiques de celles des Etats-Unis au plan monétaire et budgétaire.

Tous les scénarios prévus par le F.M.I tels : le scénario dit de "réactions des marchés" qui suppose qu'un accroissement des tensions sur les marché des capitaux des pays industrialisés provoquera un nouveau ralentissement de la croissance interne et donc une nouvelle hausse des taux d'intéret mondiaux et un recul du dollar US. Quant au scénario dit de "protectionnisme" dont l'accroissement de la protection dans les pays industrialisés aboutirait à une contraction beaucoup plus forte des exportations en volumes et de la croissance des PVD que dans le scénario "réaction des marchés".

Les deux autres scénarios réflichis par le F.M.I, se sont le scénario dit de "l'amélioration des politiques économioques dans les pays industrialisés" qui suppose une conformité à un scénario d'ajustement des politiques économiques et que les pays en développement connaissent une croissance plus rapide et une diminution de leurs ratios d'endettement.

Quant au dernier scénario imaginé par les services du fonds, il s'intitule "financement supplémentaires et renforcement des politiques" où il est suggéré que quinze pays fortement endettés reçoivent des financements supplémentaires en les affectant à des emplois producteurs, leurs ratios d'endettement se dégraderaient initialement, puis s'amélioreront à mesure que l'investissement se traduira par une augmentation de la croissance et des exportations.

Est-ce que tous ces scénarios envisagés tendent à réduire l'effet endettement qui demande une stratégie en la matière. Car la solution des problèmes de l'endettement éxigera que trois conditions soient remplies simultanément : amélioration des politiques économiques des PVD, contact extérieur favorable et financements extérieurs de volumes suffisants. Car négoçiation, ajustement, réechelonnements ne sont pas des mesures à régler le problème de la dette.

On peut dire que la stratégie de la dette met en opposition diverses mesures de réglements.

Pour le groupe des sept, il renouvelle sa ferme opposition aux propositions de remise globale de la dette qui transfèrent les risques du secteur privé sur les institutions internationales ou les gouvernements créanciers, tandis que le groupe des dix, indique que les approches générales et les solutions globales doivent être rejetées avec fermeté. En revanche les PVD, réunis dans le cadre du groupe des vingt-quatre mettent l'accent sur un point différent. Ils concluent qu'il ne peut y avoir de solution au problème de l'endettement à moins que le transfère négatif de ressources ne soit revisé et que la manne de la dette en cours ne soit réduite.

Beaucoup d'efforts de coopération vigoureuse resteront pour surmonter les problèmes de l'endettement qui ralentissent de nouveaux progrés dans le rétablissement d'un accés normal aux financements extérieurs dans toute la fléxibilité d'une stratégie globale dans ce monde en pleine crise de croissance où le tableau économique inter-échanges pays riches/pays en développement se noircit de plus en plus.

C'est à travers ces considérations énumérées que la présente thèse voudrait y aboutir. C'est à une vision systémique dialectique mettant en relief le nécessaire dépassement du

système actuel tout en recherchant les possibles modèles de régulation.

Deux visions vont à la fois se confronter, se distancer pour enfin s'allier dans la perspective d'une coopération prenant les intérets des pays industrialisés et les PVD.

En fait il s'agira de créer les conditions d'un consensus entre le Nord et le Sud sur la base d'une solution de modèle négocié et adapté prenant en charge les progrés de la théorie monétaire et financière à l'aube du troisième millénaire.

La thèse qui s'articule sur deux parties et huit chapitres éssaie de répondre aux nombreuses questions de la crise et la régulation du SMFI. Soutenue par une littérature économique, monétaires et financière des plus récente, elle engage un débat d'actualité. La thèse qui comporte 496 pays est structurée, outre l'introduction générale et la conclusion générale, en deux grandes parties qui posent un diagnostic de la crise du SMFI et un éssai d'itenfication de modèles de régulation à la fois illusoires et constructives, que je voudrais trés brièvement développer.

La théorie de la régulation est-elle liée à la théorie de l'équilibre ? Est-elle une théorie altérnative ? Propos -t-elle des réponses spécifiques aux questions fondamentales ? Il faut dire qu'en premier lieu, il y a abandon de la théorie marxiste de la valeur en raison de l'inadéquation des réponses apportées.

En second lieu, nous avons été amené à la théorie néoclassique. Au plan systémique, il s'agit de renoncer à mettre l'accent sur la critique idéologique et se placer dans une perspective dynamique et technique.

Le travail d'évaluation fait, est de sortir fondamentale-

ment des questions traditionnelles de Smith, Marx et Walras, question qui ont progressivement disparu de l'horizon de la majorité des économistes. Et la seule façon de se soustraire à l'emprise de la théorie de l'équilibre général étant de formuler de nouvelles intérrogations. Mais cette impréssion apparait être une illusion, car l'approche de la régulation ne peut éviter la confrontation aux grandes questions traditionnelles ?

Peut-il y avoir unicité de vues théoriques autour du concept de régulation ?

Y'a-t-il une critique apportée par les régulationnistes à la théorie néo-classique ?

Boyer dans sa théorie de la régulation en fait une analyse critique. Aglietta bien avant lui, prend l'expérience des Etats-Unis dans son ouvrage "Régulation et crise du capitalisme".Ici la référence à la théorie marxiènne de la valeur est maintenue avec une validation des thèses traditionnelles relatives au profit, une sorte d'enracinement effectif dans le discours marxiste et une mise en avant du fordiste. Mais il n'est pas notre propos à vouloir comparer les diverses tendances.

Le concept de régulation est perçu différemment au plan théorique et méthodique dont les uns conduisent à rejeter les analyses en termes d'équilibre pour les préférer à celui de la régulation ; les autres marquent leurs préférences à l'échec des mécanismes d'ajustement dont est surgie la crise. Donc l'on conclue dans notre interprétation que la régulation s'oppose à l'équilibre général, tout en étant une théorie de l'équilibre d'un autre type ; tandis que l'autre interprétation plus radicale ferait de l'approche de la régula-

tion une théorie construite en dehors de toute référence en concept d'équilibre.

Or, la difinition avancée par canguillhem dans son article (dans l'Encyclopédie Universalis) (Vol. 14 Page 1) "la régulation c'est l'ajustement conformément à quelques règles ou normes d'une pluralité de mouvements ou d'actes et de leurs effets ou produits que leur diversité ou leur succession rend d'abord etrangers les uns les autres".

Ainsi, un lecteur non averti de la régulation, mais familier de la théorie économique en conclue immédiatement que l'équilibre Walrassien, issu d'un tatonnement ou d'un processus plus complexe, est manifestement un cas de régulation. Et le terme de régulation désingnerait en fait une forme d'ajustement spécifique s'opposant aux autres théories en matière, en tout cas, au tatonnement Walrassien et éventuellement à la gravitation classique.

Observons maintenant l'opposition régulation/crise. La citation suivante extraite du livre de Maziez, Baslé et Vidal "Quand les crises durent" (Page 14), paru dans l'édition Economica en 1984 est tout a fait explicite :

"Les crises peuvent résulter d'un réajustement croissant entre les formes de la régulation et l'Etat des structures à un moment donné (...), à la limite la régulation peut devenir incapable d'assurer la reproduction du système. On parle alors de grande crise ou de crise de mutation qui aboutit a terme à une remise en cause des principaux traits caractéristiques de la croissance passée et qui assure l'émergence de nouveaux mécanismes régulateurs".

Dans ce cas, le terme de régulation ne se refère pas au processus, mais à un mode de fonctionnement possible de

l'économie, l'autre étant la crise ou transition d'une régulation à une autre. D'une manière plus simple, la régulation s'oppose à la crise un peu comme l'équilibre diffère du déséquilibre. Mais les choses sont complexes qu'il m'y parfait du fait de l'existence possible de "petites crises" ou "crises de régulation". Celles-ci ne s'opposent donc pas à la notion de régulation qui désigne des lors un équilibre structurel susceptible de s'accomoder de déséquilibre conjoncturels. De telles ambiguites conceptuelles ne sont pas certes propres a l'approche de régulation.

Au plan de la critique de l'équilibre, depuis le tableau économique de Quesnay à l'équilibre général de Walras, il y a plus que des nuances. La différence tient à la nécéssité de spécifier le mode d'organisation et les règles de modification desprix et des quantités. Dans un tel contexte historique la notion de crise n'a pas d'expression possible autre que celle de la non existance de l'équilibre. L'attachement au concept de crise comme état éffectif possible pour l'économie éxige nécéssairement une critique de l'équilibre qui justifie une trajectoire explosive. Mais la critiques régulationniste rejoint la critique interne menée par certains théoriciens de l'équilibre générale et par bien d'autres. Par critique interne, il convient d'entendre ici, non seulement la vérification de la cohérence logique des modèles mais également des questions a traiter. Ce sera l'élaboration des modèles dynamiques de régulation constructives et donc non illisoires.

Deux grandes familles de modèle semblent devoir être distingués. Le premier groupe s'insère dans le sillage de Tobin James dans "théorie monétaire" paru dans l'édition Dunod Paris 1971 et rapporté également par†Daniel Serra dans "monnaie, inflation et croissance), édition Economica

1982, qui postule que les marchés sont perpétuellement en équilibre et que la formation nette de capitaux et toujours égale à l'épargne de la société. Dans ces modèlles Tobiniens, il n'exite pas de fonction d'investissement indépendante, ni de dynamique explicite des prix. Cette prmière approche conserve la technique d'analyse du modèle "réel" de croissance néo-classique dont elle constitue un prolongement à une économie monétaire.

A l'opposé, les modèles Wickseliens admettent l'existence de fonction d'épargne et d'investissement séparées et font du déséquilibre entre l'offre et la demande globale, l'un des moteur, voire l'unique cause de la variation des prix.

l'approche Wiksélienne décrit la croissance d'une économie en état de déséquilibre ; ce sont d'ailleurs des "Modèles de déquilibre".

L'approche Tobinienne, au contraire décrit des modèles d'équilibre. On peut dure que sous l'impulsion de JamesTobin une théorie monétaire de la croissance émerge. Une multitude de modèle, depuis, se sont attachés à éxplorer le champ en auant montré l'action bénéfique de la politique monétaire sur les déséquilibres structurels d'une économie monétaire progréssive.

Il a conclu à une modification adéquate du rythme d'expansion de la masse monétaire pour éviter à l'économie de sombrer dans les impasses keynesiennes. La monnaie apparait alors comme le facteur d'ajustement entre taux garanti et taux naturel. Elle assure la stabilité de l'Etat régulier, mais omet un élément clé de la dynamique d'une économie à actifs multiples. Elle néglige les anticipations et l'influence destabilisatrice qui peut être la leur dans un tel monde.

Ainsi, pour les économistes qui suivent scrupuleusement James Tobin dans le choix du cadre d'analyse de la croissance monétaires, l'inflation apparait essentiellement comme le fruit des anticipations des variations des prix nécéssaires pour préserver l'équilibre du portefeuille, au contraire l'approche Wicksellienne ne recouvrant aucune influence directe à ces anticipations sur le niveau de taux d'inflation courant.

On peut conclure sur cette typologie de modèles monétaires de croissance contemporaine fondée sur des structures logiques que les modèles Tobiniens (TG), Wickselien généralisé (WG) ont permis à Milton Friedman d'utiliser un racourci clair pour définir cet état commun aux modèles pour dire que l'équilibre de long terme déterminé par l'ancien modèle de la théorie quantitative plus les équations Walrassiennes de l'équilibre généralisé.

Quant à la formulation d'Irving Fischer (1827/1947), sa contribution à la théorie quantitative de la monnaie est décisive. Sa double formation d'économiste staticien, fera de lui un économètre attentif à la modélisation des lois économiques. Fischer a mis en évidence l'influence des taux d'inflation anticipés sur les taux d'intéret nominaux. Pour lui le concept de monnaie est un "titre de propriété". Sa contribution préparera les raffinements ulterrieures de l'analyse monétariste de Friedman, mais sera également utile a la réfléxion monétaire des Cambridgiens, Pigou en particulier.

Pour Keynes (John Maynard 1883/1946), chômage et inflation sont liés. La théorie de l'emploi passe par une nouvelle analyse monétaire. Il théorise une économie monétaire de la production, c'est à dire une économie où les entrepreuneurs grace au crédit, transforment de la monnaie en marchandises en cherchant les solutions permettant de récuper

d'avantage de monnaie. Cette recherche est basée sur des paris et des anticipations. Partisan de la baisse du taux d'interet, il est donc pour une expansion monétaire stimulant l'économie. Et dans ce sens, il sera opposé aux néo-classiques (Marshall, Jevons, etc...) qui font de la monnaie un voile.

Hayek affirmera contre keynes : "toute tentative pour combattre la crise au moyen d'une expansion du crédit sera donc, non seulement l'unique traitement des symptome, au lieu des causes, mais pourra prolonger la dépréssion en retardant les inévitables ajustements réels" (HPE, Alain Geledan, Sirey 1988).

Keynes lui même est conscient de la difficulté de cette action par la politique monétaire et la régulation du systèmes par le taux d'interet n'est pas automatique.

La relation entre le revenu et l'investissement, est-ce le multiplicateur dont ce taux d'interet est de nature monétaire? Alors que l'investissement en dépend en partie. La baisse de taux de l'intéret peut signifier la hausse de la thésaurisation.

Keynes apparait incontestablement comme un réformiste en faveur d'une société de consensus plus harmnieux. Mais le souci de justice sociale n'est pas son principal argument en faveur d'une réduction des inégalites, son raisonnement est d'abord économique.

La conclusion de keynes est formelle : il ne saurait y avoir de régulation économique par le biais d'un ajustement du taux de salaire et la théorie classique ou Hayekienne de la régulation par les prix relatifs est une erreur qui oublie la dimension institutionnelle de la régulation salariale.

Keyns semble être frappé par l'éclectisme de son modèle qui juxtapose les équilibres comptables aux équilibres du marché.

Ce sont les post-keynesiens et notamment J. Robinson qui défrichera le champs de réflexion et le néo-ricardien Straffa, qui plus tard enrichit la théorie du capital dans un sens alternatif aux néo-classiques et dans un esprit keynesien renové.

Au plan monétaire, les enseignements du keynesianisme eurent une portée considérable jusqu'à la fin des années soixante. Ils ont conduit à pratiquer des politiques monétaires expansionistes visant à maintenir les taux d'intéret à un niveau réduit de manière à favoriser l'investissement et la croissance. Un des grands mérites de la théorie keynesienne fut de supprimer la dichotomie qui existait chez les classiques entre "l'équilibre réel" et la monnaie. Mais pour Milton Friedman et les monétaristes néo-quantitativistes contemporains la monnaie redevient neutre à long terme.

Une augmentation du rythme de la croissance de l'offre de monnaie a simplement pour effet d'accroitre le rythme de l'inflation. Il faut si on veut freiner l'inflation, ralentir la progression de la masse monétaire. C'est là le fondement des politiques monétaires restrictives utilisées comme instrument de lutte contre l'inflation qui a une incidence dans le court terme sur la croissance et le chômage ; mais pour les monétaristes "orthodoxes" de tels effets sont simplement transitoire. Ils disparaissent à long terme et l'offre de monnaie n'aura alors qu'une incidence sur les évolutions nominales.

existe-t-il une politique monétaire optimale ? Si la monnaie constitue un simple instrument de politique écomo-

mique, il existe alors une croissance optimale de la masse monétaire, qui dans le cas d'un taux d'escompte social nul, à long terme, il y a égalisation du taux d'intérêt réel et du taux de croissance naturel. Dans le cas où la monnaie est source d'utilité, une politique monétaire optimale existe toujours, mais ne suffit pas pour promouvoir l'optimum social : d'autres instruments en particulier la politique fiscale doivent être utilisés. On doit combiner d'une part une politique monétaire restrictive (pour Milton Friedman, il faudrait même viser à obtenir une déflation du niveau nominale des prix à un taux égal de croissance naturel) pour lutter contre l'inflation ; d'autre part une politique fiscale visant à favoriser l'épargne et l'investissement.

Tels étaient les choix de politique monétaire et financière du Président Reagan qui "indépendemment des mesures de stimulation de la productivité" visent à relancer l'épargne et l'investissement par des mesures de détaxation fiscale et à freiner en même temps l'inflation à l'aide de la politique monétaire.

En conclusion, nous pensons avoir répondu aux multiples questions posées par la crise du SMFI. Un parfait constat d'un monde face à la crise à un monde en crise.

A cette situation d'incertitude, conçue depuis Bretton-Woods, toute régulation passe par une considération de nouveaux modèles qui privilégieraient une approche systémique des relations monétaires et financières internationales dans le seul souci est de réunir un consensus pour une meilleure gestion du SMFI entre les pays detenteurs de la décision économique mondiale motamment les pays du G7 et les pays en développement qui étouffent sous le poids de l'endettement. Auquel cas, c'est l'éffondrement de ce système à plus ou moins longue échéance lorsque les "économie des

PVD, véritables réservoirs de matières premières ne peuvent plus trouver d'argent pour l'achat des produits manufcaturés venant du Nord.

Et à ce sujet, cette présente thèse soumise à votre appréciation reprend en gros les questions brulantes de notre actualité monétaire et financière.

En dépit du manque d'unanimité à propos des résultats, les travaux réalisés, sont une modeste contribution qui vient s'ajouter dans ce domaine. Car la science "ne progresse qu'à travers ses défaites, elle en tire les voctoires d'une connaissance approfondie dans le champ d'investigation de la discipline économique, ancré à la fois dans les expériences du passé et consolidée par l'apport du présent pour l'orienter vers l'avenir avec le minimum de risque et donc d'espérence d'un monde meilleur".